الفصل الخامس

العنف فى «البيرو»

جاءت عملية احتجاز الرهائن فى مقر السفير اليابانى فى ليما عشية عيد الميلاد (١٩٩٧)؛ لتلفت أنظار العالم إلى بطلان الحملات الإعلامية التى يحاول النظام البيروفى ترويجها، حول إعادة الاستقرار إلى البيرو والسيطرة على الحركات الثورية التى روعت الدولة منذ الثمانينيات. وبالفعل تمكن الرئيس البيروفى «البرتو فوجيمورى»، خلال سنوات حكمه الست، من إنقاذ بلاده من الانهيار الاقتصادى، والحد من التضخم، وحصره بـ ١٠ فى المئة عام ١٩٩٦ فيما كان تعدى الـ ٧٠٠٠ فى المئة عام ١٩٩٠.

ومنذ تولى فوجيمورى كرسى الرئاسة، بلغ الاحتياطى النقدى للبيرو ٥ بلايين دولار عام ١٩٩٤، وتمكنت الدولة من تسديد جزء لابأس به من ديونها الخارجية المتراكمة، على الرغم من العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الجارى للدولة. على أن هذا الازدهار الاقتصادى الكبير، وتدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية، وشهادات حسن السلوك التى منحها صندوق النقد والبنك الدوليين للبيرو، عجزت عن القضاء على بؤس السكان المتزايد، وعلى الحشود الوفيرة من العاطلين عن العمل، التى وصلت إلى ٦٠ فى المئة من اليد العاملة، غالبيتهم من السكان الأصليين الهنود.

وعلى الرغم من تفاخر الحكم بالقضاء على حركتى «الدرب المنير» و«توباك امارو» الثوريتين، والزج بزعمائهما فى السجن، إلا أن عددًا من مناضلى

الحركتين، وخاصة حركة «التوباك امارو»، رفض تسليم السلاح وتابع نشاطاته؛ خاصة فى مرتفعات الأمازون والمناطق الفقيرة، حيث يحوز على دعم مزارعى الكوكات وتواطؤ تجار المخدرات، ويستفيد أحيانًا أخرى من تواطؤ الشرطة والقوات المسلحة، التى تغض النظر مقابل حصة من أموال «الناركو دولار».

ويبدو أن زراعة المخدرات والمتاجرة بها باتت عاملاً أساسيًّا فى تحسن اقتصاد البيرو؛ فقد أدت أموال المخدرات إلى انتشار الرشوة والفساد فى مختلف مرافق الدولة وقطاعاتها الحيوية، كالمصارف والقوات المسلحة والجيش ورجال السياسة من جهة، وإلى استناد أعداد متزايدة من المزارعين الفقراء إلى زراعة الكوكا التى حلت - إثر التبادل الاقتصادى الحر - محل الزراعات الأساسية القديمة كالبن والذرة والأرز.

وتعدّ البيرو أول منتج عالمى لورق الكوكايين والكوكايين الخام، الذى يشكل المادة الأولى لكلوريدرات الكوكايين المعدة للتصدير إلى كولومبيا. وفيما كانت الشركات «البيروفية» فى الماضى مجرد فروع ثانوية لمثيلاتها الكولومبيات، التى أخذت على عاتقها تصنيع الأفيون وتصديره وبيعه فى الخارج، راحت فى السنوات الأخيرة تحاول الاستقلال عن الشريك الكولومبى، وأصبحت مراكز قوى مستقلة وشديدة التنظيم، وفى عام ١٩٩٤ ظهر الأفيون المصنّع فى البيرو للمرة الأولى؛ حين عثر على كميات مهمة معدة محليًّا. ونتج عن هذا التطور تصاعد أهمية المخدرات وتأثيرها المحلى؛ بحيث وصفت الظاهرة بـ «التحول الكولومبى للبيرو»، الذى يشهد نمو الكارتيل والإنتاج المحلى، ودخول الإجرام إلى عالم السياسة بقوة.

وتعود الآثار الأولى إلى استخدام ورق الكوكا فى البيرو إلى الألف الثانى قبل الميلاد، التى وجدت فى منطقة «هواكا بريتا» الساحلية، ولا يزال السكان الأصليون يستخدمونه على النمط القديم، الذى ورد فى تقارير الفاتحين الإسبان

فى القرن السادس؛ فقد كان يقدم كهبات إلى قوى الطبيعة لنيل حظوتها، وطرد الأرواح الشريرة، كما يستخدم فى المناسبات المهمة كالزواج أو الدفن وغيرها. وعدّت زراعة الكوكا، فى عهد إمبراطورية «الانكا»، نوعًا من الحظوة، واستغلت لأغراض سياسية واقتصادية؛ نظرًا لاقتصار زراعتها على إجازة خاصة، يمنحها الإمبراطور لزعمائه العسكريين أو المقربين منه. وشكلت منطقة الكوفنسيون، وعاصمتها «كيللابمبا فيوادى اورويمبا»، أحد المراكز الأساسية لزراعة الكوكا، ومن هذه المنطقة بالذات كان الكوكاكين يصنع ويصدر إلى السوق العالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر، حتى بداية القرن العشرين. ولازالت هذه المنطقة تعدّ المركز الأساسى للإنتاج الشرعى لأوراق الكوكا المعدّة لتزويد الشعوب الهندية.

وبقيت محاصيل وادى «هوالاجا» مخصصة للاستهلاك المحلى حتى الستينيات، وفى أواسط الستينيات، عمد الرئيس «فرناندو بيلاندى تيرى» إلى تطوير منطقة الأمازون؛ فى محاولة لإيجاد حل لنقص الأراضى الزراعية فى البيرو. فشجع الهجرة من الهضاب العليا باتجاه مناطق سان مارتان وهوانوكو، التى كانت الحكومة المركزية تخلت عنها طويلاً. وقد شرع القادمون الجدد بزراعة البن والكاكاو والأرز والذرة، كما عمدوا إلى زراعة الكوكا لاستهلاكهم الخاص. غير أن الانقلاب العسكرى الذى أسقط بيلاندى عام ١٩٦٨، أدى إلى تخلى الدولة عن مشاريع تطوير الأمازون، وإلى التوجه نحو الإصلاح الزراعى فى هضاب الأند والمناطق الساحلية. وهكذا بات المزارعون تحت رحمة تجار المخدرات، الذين يصدرون الكوكايين باتجاه أسواق الولايات المتحدة المغرية، وازداد بالتالى عددهم بسبب تدفق مزارعى المناطق الفقيرة الأخرى، بحثًا عن الثروة، التى يوفرها «الذهب الأخضر» فى وادى هوالاجا. وبعد شق طريق جديد يسر الوصول إلى الوادى، ازدهرت زراعة الكوكا بحيث تعدت المساحات المنزرعة العشرين ألف هكتار عام ١٩٧٩، فيما كانت تناهز الألف وخمس مئة

هكتار عام ١٩٧٢، هذا فى الوقت الذى شهدت الزراعات الأخرى كالكاكاو والبن تدهورًا كبيرًا.

وقد قدرت المساحات المنزرعة بالكوكا بـ ١٠٨ آلاف هكتار عام ١٩٩٤، ووصل إنتاجها إلى ١٦٥ ألف طن من الأوراق، أى حوالى ٦٥٠ طنًا من العجينة الأساسية وفق الإحصاءات الأميركية، على أن عددًا من المراقبين المستقلين يعدّ هذه الأرقام مضاعفة، كما تقر الإدارة الأميركية بأن تراجع الإنتاج فى وادى هوالاجا، يقابله انتشار الزراعات فى مناطق جديدة أخرى.. وقد أسهمت سياسة الولايات المتحدة فى انتشار الزراعات غير المشروعة بشكل كبير، فقد ضغطت هذه الأخيرة على الحكومة البيروفية، عام ١٩٧٩، لإحراق المساحات المزروعة بالكوكا أو انتزاع نباتاتها من دون تقديم مشاريع بديلة ناجعة.

وبعد ثلاثة أعوام، وافقت حكومة بيلاندى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، بضغط من واشنطن، على تأسيس الدوريات الزراعية المتحركة، التى كلفت بمراقبة المزارعين، فى حين تكفلت الإدارة بتطوير مشاريع زراعية بديلة. ولكن هذه المشاريع أسفرت عن عدم فاعلية وفشل ذريع، وعن تذمر عام وسط المزراعين، الذين عدّوا هذه الإجراءات كذر للرماد فى العيون؛ للحؤول دون رؤية الممارسات القمعية بحق السكان. وفى الرابع عشر من مايو ١٩٩١، وقعت البيرو اتفاقًا مع الولايات المتحدة، يتيح لها الحصول على ٣٣ مليون دولار؛ من أجل مكافحة المخدرات. ولكن الاتفاق كان يشترط على الرئيس فوجيمورى القبول بخطة للتصويب الهيكلى، اقترحها صندوق النقد والبنك الدوليين، وتنص الخطة على حل البنك الزراعى الذى يشكل المصدر الأساسى للقروض لمزارعى المرتفعات الأمازونية لسلسة جبال الإند، التى تعدّ أهم مركز لزرّاع الكوكا، وتترافق هذه الإجراءات مع اختفاء نظام القروض التعاونية، وارتفاع معدلات الفوائد بالعملة المحلية.

من ناحية أخرى، رفعت العراقيل الجمركية أمام استيراد المنتجات الزراعية كالذرة والأرز (يقدر استيراد البيرو بـ ٧٦٧ ألف طن من الذرة و٤١١٨ ألف طن من الأرز سنويًا)، وتجلت عواقب هذه السياسة باكتساح الأرز الفيتنامى والذرة البرازيلية الرخيصة الأسواق البيروفية بسبب انخفاض أسعارها (حوالى ٣٠ فى المئة)، وقد نجم عن هذا تدنى المساحات المزروعة بالذرة والأرز فى البيرو بشكل ملموس. ومن جهة أخرى، أسهم تدنى أسعار الزراعات المعدة للتصدير كالبن والكاكاو فى تحول المزراعين إلى زراعة الكوكا. وبعد هبوط أسعار أوراق الكوكا، نظرًا لزيادة المحاصيل، انصرف السواد الأعظم من المزراعين إلى صناعة قاعدة الكوكايين، التى تدر أرباحًا أكبر.. وغالبًا ما تعطى قرية بامباهيرموزا كمثل على هذا التحول فى توجه المزارعين، ففيما كانت عائدات سكان القرية الـ ١٨٠٠ تقتصر على زراعة الـ ١٨٠٠ هكتار من الأراضى المروية أرزًا حتى عام ١٩٨٦، تحول المزارعون ـ منذ فتح الأسواق أمام استيراد الأرز الفيتنامى الرخيص ـ إلى زراعة الكوكا.

وعندما داهمت الشرطة القرية فى سبتمبر ١٩٩٢، وقبضت على أحد عشر شخصًا، بينهم أحد محصلى قاعدة الكوكايين، وقّع سكان القرية كلهم بمن فيهم رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدى والقاضى والزعماء النقابيون على عريضة، تطلب من المدعى العام «دانيال ساراتى» محاكمتهم جماعيًا، وقد صرح هؤلاء: «إننا ننتج الكوكا لأننا معدمون. حاكمونا جماعيًا لأننا كلنا مذنبون».

وتقدر المبالغ الناجمة عن تجارة المخدرات فى البيرو بحوالى البليون دولار سنويًا؛ أى ما يعادل ٣٠ فى المئة من مجمل الصادرات الشرعية فى البيرو. ويبدو أن عددًا كبيرًا من المصارف المحلية، قد فتح فروعًا له فى قرى نائية عن «واى هوالانجا»؛ لتقاسم الأرباح الناجمة عن هذه التجارة غير المشروعة فى السوق السوداء. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس «آلان جارسيا» أصدر مرسومًا رسميًا فى يوليو ١٩٨٨، يسمح بموجبه بعودة الرساميل البيروفية المودعة

بالعملات الاجنبية فى مصارف خارج البيرو، مهما كانت مصادرها وأصولها، وبإعفائها من الضرائب على الثروات.

ومثل سلفه، لا يستطيع الرئيس فوجيمورى الاستغناء عن الأموال الناجمة عن التجارة بالمخدرات؛ فقد أصدرت حكومته قراراً بعدم إخضاع رؤوس الأموال إلى قوانين الرقابة والضرائب، وتسمح هذه الرساميل بدفع فوائد الديون الخارجية للبيرو (٢٠ بليون دولار)، التى تصل إلى ٦٠ مليون شهرياً. ونجم عن هذا أن استمر الاحتياطى النقدى للبيرو فى الارتفاع، ووصل إلى ٥ بلايين دولار عام ١٩٩٤، على الرغم من العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الجارية للدولة.

وتقوم المصارف المحلية بإرسال طائراتها الخاصة إلى القرى النائية لجمع الدولارات، فقسم كبير من احتياطى المصرف المركزى يتأتى منها، ويعدّ المراقبون أن توفر نسبة عالية من الاحتياطى النقدى، يعود إلى توفر العملات الصعبة الناجمة عن تجارة المخدرات، وكذلك إلى الثقة التى يوحيها فوجيمورى للمؤسسات الدولية المتعددة، وعودة التوظيفات الأجنبية أو المهاجرة إلى البلد. وكان أحد موظفى وزارة الاقتصاد قد صرح للصحافة فى نوفمبر ١٩٩٤ أن الحكومة حصلت على ٨٠٠ مليون دولار من أموال الاقتصاد غير الشرعى للعام نفسه (١٩٩٤). ويعدّ الخبراء أن «الناركو دولار» يلعب دوراً مهماً فى نجاح برنامج فوجيمورى وخطته لعودة الاستقرار إلى البيرو وخصخصة المؤسسات العامة.

وعلى الرغم من تصديق البرلمان، بضغط من الولايات المتحدة، على قانون يمنع تهريب وتبييض أموال المخدرات عام ١٩٩٣، إلا أن صحيفة «لاريبليكا» لم تتوان عن التأكيد فى افتتاحيتها فى مايو ١٩٩٤ على أن «القانون لم يطبق، وأن أحداً لم يلاحق بتهمة تبييض أموال المخدرات، على الرغم من أن تدفق الرساميل الناجمة عن تلك التجارة فى الاقتصاد المحلى، يسمح بالكشف عن أصولها بسهولة».

ويعتقد عدد من الخبراء أن قسمًا كبيرًا من الجيش البيروفى يشارك بشكل أو بآخر فى زراعة الكوكا، ويغطى عمليات تهريب المخدرات وتبييض أموال النارکو دولار، كما ينافس التنظيمات الثورية على الاستفادة من الخوات المفروضة على تجار الكوكايين. وتذهب بعض الإشاعات إلى أن الجيش عمد عام ١٩٩٣، إلى نشر خمسة عشر تنظيمًا إجراميًا فى منطقة تمتد حوالى مئة كيلو متر من «سابوزا» إلى «بيلافيستا»؛ لكى يتمكن من الاستيلاء على الضرائب، التى كان تجار المخدرات اعتادوا دفعها للثوار.

ويبدو أن الأرباح التى يجنيها أفراد القوات المسلحة مرتفعة؛ بحيث يتزاحم المرشحون ويلجأون للرشوة بشكل منتظم؛ لكى يعينوا فى منطقة هوالاجا. ويبدو أن تواطؤ أفراد الجيش مع تجار المخدرات، بدأ فى أوائل الثمانينيات؛ فقد كان ضباط المنطقة لا يحصلون على مخصصات كافية لإطعام أفراد الكتيبة؛ مما حدا بهم إلى قبول عرض التجار بإعالة أفراد الفرقة، خاصة وأن مهمتهم كانت حتى عام ١٩٩١ تقتصر على مكافحة المخربين، تاركين لأفراد الشرطة مهمة مكافحة المهربين.

وقد تدهورت الأوضاع مع انتخاب فوجيمورى عام ١٩٩٠، وخاصة بعد عرض العضلات، الذى قام به فى إبريل عام ١٩٩٢؛ فقد بدأ فوجيمورى بحصر السلطات بنفسه، وباختيار حق ترقيات الضباط الذى كان أسلافه قد تركوه للقيادة العسكرية. وقد استعان لهذا الغرض بـ «فلاديميرو مونتيزينوس» مدير المخابرات وضابط المخابرات الأميركية السابق، وكان مونتيزينوس بعد طرده من الجيش عام ١٩٧٧، قد تحول إلى المحاماة وتخصص فى الدفاع عن تجار المخدرات، ومساعدتهم على الهرب والعمل على إخفاء ملفاتهم. وقد توصل إلى إنقاذ فريق من كبار الضباط الضالعين بحماية العراب «رينالدو رودريجز لوبيز»، الذى أوقف عام ١٩٨٥، كما أشيع أنه تمكن من إخفاء ملفات العمليات العقارية المشبوهة، التى اضطلع بها البرتو فوجيمورى بنفسه عام ١٩٨٩. وتذهب بعض صحف البيرو وبعض المراقبين إلى أن انقلاب ١٩٩٢ الدستورى الذى لعب مونتيزينوس

دورًا مهمًا فى إعداده، استهدف إخفاء الاعترافات حول ضلوع الجيش فى تجارة المخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان فى البيرو؛ فقد عمد كوماندو الجيش إلى إخفاء ثلث الملفات المتعلقة بفضائح الجيش وقضاياه المودعة فى قصر العدل ومقر المدعى العام، ما بين الخامس والعاشر من إبريل ١٩٩٢.

وتدل كل المؤشرات إلى أن فوجيمورى ضمن ولاء الجيش، بعد سماحه لضباطه بالاستفادة من أرباح تجارة الكوكايين الصافى، الذى تعدّ البيرو منتجها الأول. وبالمقابل أسهمت القوات المسلحة بإعادة انتخاب فوجيمورى فى إبريل ١٩٩٥.

وقد أشارت صحيفة الكاريتاس البيروفية إلى أن «الأوضاع تصبح أكثر تعقيدًا، عندما يتمكن تجار المخدرات من رشوة قطاع مهم من أفراد القوات المسلحة، وأن هؤلاء يتمتعون بمشاركة حاسمة فى السلطة». ويبدو أن الجيش يتجنب القضاء كليًا على آخر مناضلى «الدرب المنير» العاملين فى منطقة هوالاجا؛ لكى يبرروا تمركزهم الدائم فى هذا الألدورادو الثمين.

*** حركة توباك آمارو:**

«توباك آمارو» هو اسم أحد قادة هنود الكوزكو، من سلالة الانكا، الذى تمرد بمساعدة الفلاحين الهنود على السلطات الاستعمارية الإسبانية فى القرن الثامن عشر، وقد تمكن الإسبان من قمع الثورة بالعنف، وأعدموا الثوار بوحشية. على أن ذكرى الإهانات والإذلال الذى عاناه السكان الأصليون من قبل الغزاة، بقيت راسخة فى أعماق هنود البيرو، ولم تختف مع استقلاله. وقد عدّ هؤلاء أن التغيير الوحيد الذى طرأ بعد الاستقلال يقتصر على هوية الأسياد، فبينما كان هؤلاء إسبانًا قادمين من شبه الجزيرة قبل الاستقلال، باتوا إسبان البيرو بعده. وعلى الرغم من مرور خمسة قرون على غزو البيرو، إلا أن جراحها لم تلتئم بعد بالنسبة إلى سكانها الأصليين، ولا يزال الاحتلال الإسبانى يشكل الحديث اليومى للسكان، تمامًا كلعبتى كرة القدم والكرة الطائرة، أهم رياضتين شعبيتين هناك.

ويشكل المجتمع البيروفى خليطًا معقدًا من الأعراق والشرائح الاجتماعية والثقافية الفريدة، وقد حافظ على هرميته بعد الاستقلال بحيث يحدد العرق الترتيب الاجتماعى للفرد. ويحتل البيض (١٠ فى المئة من السكان) قمة الهرم، فيما يشكل «الشولوس» (مولدون أو هنود يتكلمون الإسبانية) نصف السكان. وتتراوح أوضاعهم الاجتماعية بحسب لون بشرتهم، فكلما كانوا أقرب إلى الأبيض ارتقوا السلم الاجتماعى، واقتربوا من قمة الهرم.

هذا فيما تتقاسم الشرائح الفقيرة من الهنود (٢٣ فى المئة) والسود (٨ فى المئة) البؤس الاجتماعى، وتحتل قاعدة الهرم. وفى أواخر السبعينيات، وبعد انتهاء الديكتاتورية العسكرية اليسارية من حكم «شولو فيلاسكو» (١٩٦٨ - ١٩٧٥)، التى منحت الهنود شعورًا بالعنفوان والكرامة، أنكره عليهم بيض البيرو، ظهرت أولى طلائع الحركات الثورية. وأسهمت الأوضاع المتردية فى تحول المناطق الهندية الفقيرة إلى أرض خصبة لغرس بذور الثورة، فمن هناك انطلق ثوار «الدرب المنير» وحركة «التوباك أمارو»، فى حرب دامية ضد الحكومة، جعلت من البيرو مسرحًا للعنف المتواصل من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٤.

*** منظمة الدرب المنير:**

أسهم نداء زعيم «الدرب المنير» ابمايل جوزهان، بالإضافة إلى الهجوم العسكرى على معاقل الثوار بين إبريل وأغسطس ١٩٩٤ فى حل تجمعاتهم، ودفع بأربعة آلاف وخمسمائة عنصر «مناصر» إلى تسليم أنفسهم إلى الشرطة. ويبدو أن قسمًا من ناشطى الحركة انسحب إلى مناطق أمازونية أخرى، حيث حاولوا إقامة علاقات مع تجار المخدرات. وقد أظهرت الملفات المصادرة واعترافات تائبى الحركة، الدور الذى لعبته المخدرات فى تمويل «الدرب المنير»، وفق المصادر الرسمية.

وكان الدرب المنير قد تمكن من اختراق منطقة هوالاجا بفضل وجود إحدى التنظيمات الماوية، «بوكالاكتا» (المدينة الحمراء باللغة الكاشوية الهندية)، التى انضم قسم من مناضليها فيما بعد إلى «الدرب المنير». وقد ظهرت طلائع قوات «الدرب المنير» المسلحة فى منطقة هوالاجا عام ١٩٨٤، واستقبل هؤلاء استقبالاً جيدًا من قبل «الكوكاليروس» أو مزارعى الكوكايين، الذين يكنون العداء للشرطة وموظفى الدولة، ويتهمونهم بحرمانهم من أسباب معيشتهم. هذا بالإضافة إلى تمكن الثوار من تخليص الفلاحين من المجرمين والتجار الأجانب، وفرضهم نظامًا أخلاقيًّا فى المنطقة.

وبالتعاون مع مناضلى الـ «بوكالاكتا»، شكل مناضلو «الدرب المنير» لجان الدفاع عن الفلاحين، وهاجموا بانتظام موظفى الدولة المكلفين بتنفيذ مشاريع استئصال الزراعات الممنوعة واستبدالها. ويبدو أنهم نظموا الهيكلية الزراعية؛ بحيث منعوا الزراعات الوحيدة، ودفعوا كل مزارع إلى تخصيص نسبة محددة من أراضيه إلى زراعة الكوكا والمزروعات الغذائية الأخرى. ودخل الجيش بدوره إلى الوادى؛ بهدف محاربة الثوار فقط، ومن دون الاهتمام بتجار الكوكا، وأسهم هذا الأمر بتوقف الفلاحين عن مساندة الثوار. وعلى إثر مواجهة مع حركة التوباك أمارو الثورية، أجبر ثوار الدرب المنير على مغادرة الوادى، إلا أنهم عادوا إلى الهضاب العليا، وبدأوا فى محاصرة ليما. وبالفعل فقد وضع الرئيس آلان جارسيا المنتخب عام ١٩٨٥ العقبات والكوابح أمام تنظيم الجيش لميليشيات الدفاع الذاتى الفلاحية (مونداس كامبيزيناس)، التى أثبتت فعاليتها فى مجابهة الثوار، وقام بإجراء تحقيقات حول الانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان، وقد سمحت هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى ضعف حكومته، بتقدم الثوار وعودتهم فى بداية عام ١٩٨٧ إلى وادى هوالاجا، ولكن من موقع قوة هذه المرة؛ ومن أجل فتح جبهة حربية جديدة.

وقد أصبحت جباية الرسوم موضع جدل عند عودة منظمة «الدرب المنير» إلى المنطقة؛ فقد طبقت استراتيجية تقضى بتوسطها بين المزارعين وتجار المخدرات، بحيث تحدد الأسعار لصالح الفلاحين، وتقضى على صغار الوسطاء واللصوص والمجرمين، وتراعى سير عمل الموازين، التى كانت غالبًا ما تزيف على حساب المزارعين، وأرست كذلك نظام «اللجان» الذين ينتدبهم المزارعون للتفاوض مع التجار، وألزمت هؤلاء بدفع مبلغ ١٥ ألف دولار كرسوم تسجيل؛ لكى يتمكنوا من شراء محصول أوراق الكوكا أو الكوكايين الصافى، يخصص نصفها للحزب، و ٤٠ فى المئة منها لشراء معدات الاتصالات، و١٠ فى المئة لعمل اللجنة.

وتتقاضى «الدرب المنير» كذلك رسومًا على الصادرات و١٠ آلاف دولار عن كل طائرة تنقل المخدرات، فيما يتقاضى العسكريون وثوار «توباك أمارو» مبلغًا موازيًا. وقد نجحت «الدرب المنير» فى طرد حركة «التوباك أمارو» من منطقة هوالاجا الوسطى، وأجبرتها على التراجع إلى أسفلها، أو إلى منطقة التومايو القريبة. وبعد اتساع نفوذها فى المنطقة، احتكرت «الدرب المنير» عائدات المخدرات، ورفضت مقاسمتها مع القوات المسلحة.

وقد ظهرت قوة الثوار، عندما استطاعوا فرض إضراب مسلح عام ١٩٨٨؛ للوقوف فى وجه المشروع الأميركى القاضى بتدخين الزراعات وإلقاء المبيدات على الأراضى المزروعة بالكوكايين بواسطة الطيران. وقد استطاعوا شل الحركة كليًّا من ٢٠ إلى ٢٣ أغسطس عام ١٩٨٨ على مدينة تينجوماريا، أهم مدن الوادى، على الرغم من حالة الطوارئ التى فرضها الجيش لمنع الإضراب.

وعلى الرغم من أن زج زعماء الثوار فى السجن أدى إلى إضعافهم، إلا أن قدرتهم على التحرك فى البيرو لم تتوقف، يدل على هذا الكمين الذى أقامته حركة «الدرب المنير» فى سبتمبر ١٩٩٤، وذهب ضحيته عشرون قتيلاً من الجيش، وعملية احتجاز الرهائن (كان السفير المصرى من بينهم) فى فبراير

١٩٩٧، فى مقر السفير اليابانى فى ليما (التى انتهت باقتحام مقر السفارة، وإطلاق سراح الرهائن فيما عدا قتيل واحد، وقتل جميع المختطفين). ويتساءل بعض المراقبين، عما إذا كان باستطاعة فوجيمورى أن يتخلص من «الناركو دولة»(*) فى البيرو، وأن يضع خطة لتطوير الزراعات البديلة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للهنود والشرائح الفقيرة من السكان؟.. فحادث مقر السفير اليابانى ليس حادثًا فرديًا ومعزولاً، بل يعكس الأوضاع الاجتماعية المتفاقمة، وهو لن يتمكن من استئصال الحركات الثورية ما لم يستأصل البؤس، الذى يشكل أرضًا خصبة لنموها.

* * *

* مقطع «الناركو..» مأخوذ من الكلمة الأنجليزية (NARCOTICS)، وتعنى المخدرات.